

أثر أداء المؤسسات اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية على أداءها المالي

دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية للفترة 2011-2014

وداد بوفافة

مريم نايت عطية

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة عنابة - الجزائر

جامعة عنابة - الجزائر

RESUME

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للكشف عن أثر أداء المؤسسة اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بالأطراف ذات المصالح على الأداء المالي و ذلك لعينة مكونة من 41 مؤسسة صناعية جزائرية للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2014، تم التعبير عن المتغير المستقل المسؤولية الاجتماعية اتجاه الأطراف ذات المصالح بمتغير كمي هو القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح، بينما تم التعبير عن المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي بمتغير العائد على الأصول، و لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج يمزج بين بيانات السلاسل الزمنية و بيانات المقطعية و ذلك من خلال استخدام الانحدار الخطي المجمع انطلاقا من البرنامج الإحصائي **EvIEWS 9**.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح و العائد على الأصول خلال فترة الدراسة أي أن أداء المؤسسات الجزائرية اتجاه مسؤولياتها الاجتماعية الخاصة بأطرافها ذات المصالح الرئيسية لا تؤثر على أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الأطراف ذات المصالح، القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح، الأداء المالي، العائد على الأصول.

Abstract : The aims of this study at revealing the impact of the performance of the Companies towards the social responsibility of stakeholders on financial performance For a sample of 41 Algerian industrial enterprises from 2011 to 2014, The expression of the independent variable social responsibility direction of stakeholders quantitative variable Is the Stakeholder Value Added, While the dependent variable of financial performance was expressed as the Return On Assets variable, In order to achieve the objectives of the study, a methodology was adopted that combines Data Tim Seris and Cross Data using the linear regression method Based on the statistical program EvIEWS 9.

The study concluded that there is no statistically significant relationship at the level of significance $0.05 = \alpha$ between the added value of stakeholders and return on assets during the study period, In other words, the performance of the Algerian institutions towards the social responsibilities of their parties with the main interests does not affect their financial performance

Key Words: Social Responsibility, stakeholders, Stakeholder Value Added R financial performance, Return On Assets.

تمهيد:

في ظل عالم يتغير فيه كل شيء حيث تتطور الأسواق، التكنولوجيا، يتضاعف المنافسون و تتطور المؤسسات الاقتصادية، يكثر المطالبة و الحديث عن التنمية المستدامة، البيئة، توقعات المجتمع و احتياجاته، الاهتمام بأخلاقيات الأعمال و المطالبة باحترام حقوق الإنسان. من ناحية أخرى منذ عقود طويلة لم تهتم المؤسسة الاقتصادية سوى بتحقيق أرباح على حساب المجتمع، لكن في الوقت الراهن أصبحت مطالبة بتحمل مسؤوليتها اتجاه مختلف الأطراف التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق نشاطاتها و ذلك من خلال تبني رؤى جديدة قائمة على سد الحاجة الفعلية للمجتمع و لمختلف الأطراف التي تربطها علاقات معها.

مشكلة الدراسة : من وجهة نظر المؤسسة يبقى الهدف الأساسي لهذه الأخيرة هو توليد ثروة و خلق القيمة وفقا لما يبرزه **J¹.Wallas** سنة 2003 من خلال دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأمريكية، لكن المعطيات الجديدة و التطور الذي عرفه مفهوم التنمية المستدامة يجبر المؤسسات الاقتصادية و رجال الأعمال على حد سواء على ضرورة إيجاد إستراتيجيات و آليات تجمع بين قدرة المؤسسات على توليد الثروة و الاهتمام في نفس الوقت بمجموع الأطراف التي تتأثر بنشاطها هو ما يعرف بالجانب الأخلاقي للمؤسسة أي اهتمام هذه الأخيرة بمسؤوليتها الاجتماعية. عموما و وفقا للعديد من الدراسات لا يوجد اتفاق من قبل الباحثين على تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة حيث نجد العديد من وجهات النظر في هذا الخضم من أبرزها وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية التي تعتبر أن العلاقة بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة و أدائها المالي سلبية بينما يدافع أصحاب نظرية المصلحة عن العلاقة الإيجابية بين أداء المؤسسة اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية و أدائها المالي. على إثر ما سبق تبرز إشكالية الدراسة و التي يمكن صياغتها كما يلي :

كيف يؤثر اهتمام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه أطرافها ذات المصالح على أدائها المالي ؟

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها :

- التعرف للإطار المفاهيمي العام للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية؛
 - الكشف عن الأطر النظرية و التطبيقية المؤطرة لطبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
 - قياس القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح لمؤسسات العينة؛
 - الكشف عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية؛
 - الخروج بمجموعة من التوصيات من شأنها تصويب سلوك المؤسسات المدروسة.
- فرضيات الدراسة :** لمعالجة إشكالية الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات وفقا لما يلي :

H01 : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أداء المؤسسة الصناعية الجزائرية اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية المتعلقة بالأطراف ذات المصالح و أدائها المالي.

H02 : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة الصناعية الجزائرية و أدائها المالي.

H03 : توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الاستدانة و الأداء المالي للمؤسسة الصناعية الجزائرية.

H04 : توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطرة و الأداء المالي للمؤسسة.

منهج الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة و تحقيق الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ضمن الإطار النظري للدراسة و على المنهج الكمي التطبيقي ضمن الإطار التطبيقي للدراسة.

حدود الدراسة : تمثلت الحدود الدراسة بداية الزمانية في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2014، بينما تمثلت الحدود المكانية في تجسيد الدراسة على عينة من المؤسسات الجزائرية و الناشطة بالجزائر تمثل هذه المؤسسات في مؤسسات كبرى و ناشطة في القطاع الصناعي و أخير الحدود الموضوعية اعتمدت الدراسة على متغيرات كمية فقط لتعبير عن متغيرات الدراسة التابع و المستقلة.

الدراسات السابقة: لتحديد ملامح و أبعاد الدراسة قمنا باعتماد على مجموعة من الدراسات التطبيقية كان أبرزها الأجنبية ليتم فيما بعد استنباط نماذج تتناسب و طبيعة عينة الدراسة.

● دراسة إلياس بن ساسي و إيمان بن عزوز سنة 2015² : قدم الباحثان دراسة تحت عنوان " أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009-2013 "، هدفت الدراسة إلى تقييم و قياس أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال أربعة عناصر و هيا: المحافظة على البيئة، الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع و حماية المستهلك، في حين تم التعبير عن الأداء المالي من خلال مؤشر العائد على الأصول، كما تم الاعتماد على منهج مزج بين كل من بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية عن طريق تطبيق ثلاثة نماذج تتمثل في: نموذج الانحدار المجمع، نموذج الأثار الثابتة و نموذج الأثار العشوائية. خلصت الدراسة لوجود علاقة سلبية بين المحافظة على البيئة و العائد على الأصول، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاث: الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع و حماية المستهلك و العائد على الأصول.

● دراسة Georges Yahchouchi سنة 2007 : قام الباحث بدراسة تحمل عنوان " القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح و خلق القيمة"، هدفت الدراسة و انطلاقا من الاعتماد على نموذج Feltham-Ohlson على الكشف عن طبيعة العلاقة بين القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح المطورة من قبل كل Figge و Schaltegger كتعبير عن مسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الأطراف ذات المصالح و الأرباح الغير عادية الحالية التي تمثل مؤشر يقيس خلق القيمة للمساهمين، كما قام بإدراج متغيرات مستقلة أخرى لنموذج اعتبر أنها مفسرة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسة و هيا: القيمة الحالية المحاسبية للأموال الخاصة، نسبة الاستدانة و نسبة القيمة البورصوية على القيمة المحاسبية، اقترح فيما بعد الباحث نموذج يسمح بالتنبؤ بالأرباح الغير عادية المستقبلية انطلاقا من القيم الحالية لكل من: الأرباح الغير عادية، نسبة الاستدانة، نسبة القيمة البورصوية على القيمة المحاسبية و القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح. تم اختبار نموذجي الدراسة المقترحين من قبل الباحث على عينة من المؤسسات انطلاقا من قاعدة البيانات Data Stream بلغ عددها 143 مؤسسة خلال الفترة 1994 إلى 2003. اعتمد الباحث على نماذج الارتباط و الانحدار المتعدد و ذلك انطلاقا من بيانات مقطعية و سلاسل زمنية في نفس الوقت، توصل الباحث إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين كل من القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح و الأرباح الغير عادية الحالية كما أنه يمكن استخدام هذه الأخيرة و القيمة المحاسبية الحالية للأموال الخاصة في التنبؤ بأرباح الغير عادية المستقبلية، من نتائج الدراسة أيضا الارتباط القوي بين القيمة المضافة من قبل المساهمين و الأرباح الغير عادية الحالية.

• دراسة **Supriti Mishra و Damodar Suar** سنة 2010³: من خلال دراسة تحت عنوان " هل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الهندية؟ " حاول الباحثان معرفة مدى تأثير الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الأطراف ذات المصالح الرئيسيين على الأداء المالي و الغير المالي للمؤسسات الهندية، لتحقيق هدف الدراسة قاما الباحثان بتوزيع استبيان على كبار المسؤولين في 150 مؤسسة صناعية هندية تنتمي إلى القطاع العام و الخاص و البعض منها مدرج ببورصة نيودلهي للفترة 2003 إلى 2006، تم الاعتماد على ستة مجموعات من الأطراف ذات المصالح و هيا : العمال، المستهلكين، المستثمرين، المجتمع، البيئة و الموردين كمتغيرات مستقلة للمسؤولية الاجتماعية أما الأداء المالي فقد تم قياسه بمؤشر العائد على الأصول.

• دراسة **Haizhi Wang و Liuling Liu، Nada Kobeissi، Iftekhar Hasan** سنة 2016 : قدم الباحثون دراسة تحت عنوان " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و الأداء المالي: الإنتاجية و سيطا " هدفت الدراسة لكشف عن طبيعة العلاقة بين كل من الأداء المالي و أداء المؤسسة اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق الإنتاجية حيث أن هذه الأخيرة تعتبر الوسيط بين الأداء المالي و الاجتماعي للمؤسسة، تجسدت الدراسة على عينة من مؤسسات الصناعية و البالغ عددها 986 مؤسسة هذه المؤسسات تنتمي لمؤشر **S&P500**، تم قياس أو تعبير عن أداء المؤسسات اتجاه المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الستة انطلاقا من قاعدة البيانات الإحصائية **KLD** للفترة 1992 إلى 2009 في حين تم التعبير عن الأداء المالي بمؤشر تويين و القيمة السوقية لأسهم المؤسسة. توصلت الدراسة إلى علاقة طردية ذو دلالة إحصائية بين كل من أداء المؤسسات اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية و أدائها المالي و ذلك انطلاقا من الأثر الكبير للأصول الغير ملموسة على رفع من قيمة المؤسسة.

هيكل الدراسة : للإجابة عن إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها تم تقسيمها إلى:

أولا : الإطار النظري للدراسة؛

ثانيا : المنهجية التطبيقية للدراسة؛

ثالثا : تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية اتجاه الأطراف ذات المصالح على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية؛

رابعا : نتائج و توصيات الدراسة.

أولا: الإطار النظري للدراسة :

1-1-1- ماهية المسؤولية الاجتماعية و طرق قياسها :

1-1-1- ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة : ظهر مصطلح المسؤولية الاجتماعية منذ ثلاثينات القرن الماضي إلا أن التعريف النظري الذي عرفه حاليا قد تم وضعه في وقت لاحق في السبعينات من القرن العشرين للإشارة لأهمية الدور الاجتماعي لمؤسسات و المتمثل في المساهمة في تحسين ورفاهية المجتمع . انحصر هذا المصطلح بداية ضمن القطاع الصناعي و خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبرى التي تهتم بقضايا البيئية و الطاقة و يعود بروز هذا المصطلح نتيجة لمتطلبات الجمعيات و المنظمات الغير حكومية بتحمل هذه المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة و المجتمع⁴. ضمن سياق متصل قد أجمع معظم المنظرين و الباحثين في العلوم التسييرية أنه من غير المقبول من الإدارة العليا في أي مؤسسة أن تنفذ المشروعات التي تحرص على تحقيق أهدافها التنظيمية التقليدية المتمثلة في تحقيق أرباح فحسب و إنما أصبح إلزاما على هذه المؤسسات أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع لتحقيق التكيف و التوافق بين المشروعات و البيئة التي تعمل فيها.

هنالك عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية نذكر منها التعريفات التالية:

تعريف **Peter Drucker** سنة 1977 الذي عرفها على أنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي لتنمية المستدامة على أنها التزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة و المجتمع المحلي و العالمي ككل. تعرفها منظمة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية على أنها إدارة المؤسسة على نحو يفي بتوقعات المجتمع الأخلاقيات، القانونية، التجارية و التوقعات العامة من تلك المؤسسة أو يتجاوز تلك التوقعات لما هو أفضل.

تتكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من ثلاثة أركان و هي : **الاهتمام، الفهم و المشاركة**. حيث يمثل الاهتمام الارتباط بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد و الحرص على استمرار تقدمها و الخوف من أن تصاب بأي عامل أو ظرف يؤدي إلى تفككها و إضعافها. بينما يمثل **الفهم** فهم الفرد للجماعة و للمغزى الاجتماعي لأفعاله، في حين تمثل **المشاركة** اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل يليه اهتمامه و يحظى بالفهم الكافي له.

1-1-2- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الأطراف ذات المصالح : بداية يعرف الأطراف ذات المصالح على أنهم : "الأفراد أو المجموعات التي تساهم طوعياً أو غير طوعياً في تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة و ذلك من خلال جلب الموارد الحيوية و تحقيق مختلف أنشطتها مما يدعم بقائها و استمرارها، تكتسب على إثر ذلك هذه الأطراف الحق في الحصول على جزء من عوائد المؤسسة و كذا السلطة و الشرعية التي تخول لها التأثير على قرارات المؤسسة، مراقبتها و تأثير على أدائها، لكن في نفس الوقت تتحمل هذه الأطراف جزء من مخاطر المؤسسة". هنالك عدد كبير و متنوع من الأطراف ذات المصالح للمؤسسة الاقتصادية و يوجد عدد لا بأس به من الأسس التي يتم الاعتماد عليها لتصنيف هذه الأطراف لعل أبرزها قوة تأثير الأطراف ذات المصالح على المؤسسة و نقصد هنا تأثير هذه الأطراف على نشاط المؤسسة و قراراتها وبذلك نميز بين الأطراف ذات المصالح الرئيسية و هي التي تتميز بقوة تأثير كبيرة على المؤسسة من أمثلة هذه الأطراف نجد : المساهمين، العاملين، الزبائن، الدائنين، و الأطراف ذات المصالح الثانوية هي تلك الأطراف التي تتميز بقوة تأثير أقل على المؤسسة مقارنة بالأطراف ذات المصالح الرئيسية و من بين هذه الأطراف نجد : البيئة، الهيئات الغير حكومية... إلخ، يلخص الجدول الموالي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الأطراف ذات المصالح :

الجدول رقم (1): مسؤولية المؤسسة اتجاه الأطراف ذات المصالح

الأطراف ذات المصالح	مسؤولية المؤسسة
المساهمون	تحقيق أكبر الأرباح، تعظيم قيمة السهم، زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية، رسم صورة محترمة للوحدة في المجتمع، سلامة الموقف القانوني و الأخلاقي.
العمالون	تقديم أجور و مرتبات مجزية، فرص ترقية متاحة و جيدة، تدريب و تطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة، عدالة وظيفية، مشاركة بالقرارات، خدمات و امتيازات أخرى.
الزبائن	توفير منتجات بأسعار مناسبة و نوعية جيدة، إعلان صادق و أمين، منتجات آمنة عند الاستعمال، وسائل متاحة و ميسورة للحصول على المنتج أو الخدمة، الالتزام بمعالجة الأضرار إذا ما حدثت، إعادة تدوير بعض الأرباح لصالح فئات من الزبائن، الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل أو السوق.
البيئة	ربط الأداء البيئي برسالة الوحدة الاقتصادية، تقليل المخاطر البيئية، وجود مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة، إشراك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة، مكافآت و حوافز للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية.
المجتمع المحلي	دعم البن تحتية، احترام العادات و التقاليد و عدم خرق القواعد العامة و السلوك، محاربة الفساد الإداري و الرشوة، دعم مؤسسات المجتمع المدني.
الحكومة	الالتزام بالتشريعات و القوانين الصادرة من الحكومة، تسديد الضريبة و الرسوم بصدق، تعزيز سمعة الدولة و الحكومة في التعامل الخارجي، احترام مبدأ تكافؤ الفرص بالتوظيف، احترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز، تعزيز جهود الدولة الصحية و خصوصا ما يتعلق بأمراض المستوطنة.
الموردون	استمرار التعامل العادل، اسعار عادلة و مقبولة للمواد المجهزة، تطوير استخدام المواد المجهزة، تسديد الالتزامات و الصدق بالتعامل، تدريب المجهزين على مختلف اساليب تطوير العمل.
المنافسون	منافسة عادلة و نزيهة و عدم الإضرار بمصالح الآخرين، عدم سحب العاملين من الآخرين بطرق غير نزيهة.
جماعات الضغط الأخرى	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك و النقابات، التعامل الصادق مع الصحافة و وسائل الاعلام، الصدق و الشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.

المصدر : العامري، مهدي محسن، و الغالي طاهر محسن منصور، الإدارة و الأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،

2008، ص : 99-100

1-1-3- مقاييس أداء المؤسسة اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية : تقيس مؤشرات الأداء اتجاه المسؤولية الاجتماعية مدى الاهتمام الفعلي للمؤسسة بتحقيق منتظرات الأطراف ذات المصالح و رضاهم على اختلاف مستوياتهم و بمعنى آخر اهتمام المؤسسة بالبعد الاجتماعي للمؤسسة. نميز بين نوعين من المؤشرات الأولى تقيس أداء المؤسسة الاجتماعي اتجاه الأطراف ذات المصالح و الثانية تقيس أداء الأطراف ذات المصالح اتجاه المؤسسة بعد تحقيق هذه الأخيرة رضى هذه الأطراف.

أ- مقاييس أداء المؤسسة اتجاه مسؤولياتها الاجتماعية : تعد كل من المحاسبة الاجتماعية، الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي، مؤشرات السمعة، تحليل محتوى التقارير المعدة عن المؤسسات، أهم مؤشرات قياس أداء المؤسسة اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية لأطرافها ذات المصالح.

- المحاسبة الاجتماعية : في حين تعتبر المحاسبة المالية التقليدية بمثابة مجموعة من التقنيات التي من شأنها تسجيل المعاملات المالية للمؤسسة فإن هدف المسؤولية الاجتماعية هي إضافة الفئات التي تأثر اجتماعيا بالمؤسسة ضمن نظام محاسبي ذو طابع رسمي و إفصاح عن مخرجات هذا النظام مما يسمح بقياس اعتماد على مجموعة من النسب أداء المؤسسة اتجاه المسؤولية الاجتماعية. من بين اهم هذه النسب نذكر :
 - قياس مكافأة القوى العاملة: من خلال الأجر والمدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية:
 - معامل قياس مدى مكافأة العمال = الأجر المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل * عدد العمال.
 - قياس مدى مساهمة المنظمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية: كالإسكان وتوفير وسائل المواصلات :
 - مساهمة المؤسسة = عدد الأفراد المشمولين بالسكن أو النقل .. الخ / عدد العمال
 - قياس مدى مساهمة المؤسسة في الجوانب الفنية للعاملين فيها :
 - مساهمة المؤسسة في التطوير الفني = آلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجر المدفوعة للعاملين.
 - قياس مدى مساهمة المنظمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة :
 - مساهمة المؤسسة = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف - الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.
 - قياس مدى مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة:
 - مساهمة المؤسسة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / إجمالي ميزانية الأبحاث
 - قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين:
 - مساهمة المؤسسة = عدد الحوادث التي تقع / عدد ساعات العمل الفعلية.
 - قياس مدى مساهمة المنظمة في استقرار العمل في محيطها:
 - معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة / إجمالي عدد العاملين.
 - قياس مدى مساهمة المؤسسة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة:
 - مساهمة المؤسسة = آلفة المساهمة للمنظمة المعنية / إجمالي تكاليف مساهمة المنظمات في المنطقة.
 - قياس مدى استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة:
 - مساهمة المؤسسة = تكاليف عناصر الانتاج من داخل المنطقة / تكاليف عناصر الانتاج من خارج المنطقة أو الكلية.
- الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي: الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام الأطراف ذات المصالح عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لتحقيق ذلك. و نميز بين : نماذج الإفصاح عن التكاليف و المنافع الاجتماعية و نماذج الإفصاح عن تكاليف الاجتماعية.
- مؤشرات السمعة⁵: يعتبر مؤشر السمعة المقياس الثاني لقياس أداء المؤسسة اتجاه المسؤولية الاجتماعية، يقوم هذا المؤشر على دراسة استقصائية حول أداء المؤسسة اتجاه المسؤولية الاجتماعية من خلال سير للآراء لعينة من طلبة الدراسات العليا لإدارة الأعمال و العاملين بالمؤسسات الاقتصادية.

- تحليل محتوى التقارير المقدمة من قبل المؤسسات⁶ : وفقا لهذه الطريقة يتم قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة أو بالأحرى أدائها اتجاه المسؤولية الاجتماعية من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للمؤسسة و تتمثل هذه التقارير في : الكتيبات الموجهة للموظفين، الصحف، وسائل الإعلام، الإعلانات التي تقوم المؤسسة بها في المجالات، الإذاعات و المحطات التلفزيونية، بإضافة لخطابات كبار المسؤولين التنفيذيين للمؤسسة، يتم قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال النسبة المئوية التي توليها المؤسسة لأنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. إضافة للمقاييس و النماذج السابقة يمكن كذلك أن نجد معايير و مؤشرات أخرى لتقييم أداء المؤسسة اتجاه المسؤولية الاجتماعية نلخصها في الجدول التالي :

الجدول (2) : مقاييس و مؤشرات أخرى لقياس أداء المؤسسة اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية

المؤشر أو المقياس	تعريفه
ايزو 26000	الآيزو 26000 هي مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و من المزمع استخدامها من قبل جميع المؤسسات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة و النامية و تلك التي تمر بمرحلة انتقالية و سوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة.
معييار SA8000	مواصفة نظام إدارة المساءلة الاجتماعية SA 8000 هي أول مواصفة يمكن التدقيق عليها في هذا المجال. و هذه المواصفة تتوافق في هيكلها مع مواصفة نظام إدارة الجودة ISO 9001 و نظام ISO 14001 و نظام إدارة الصحة و السلامة المهنية OHSAS18001 و تقوم معاهدات منظمة العمل الدولية و لإعلان العالمي لحقوق الإنسان و ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل إن العملية التي تمت إعادة تنظيمها على المستوى العالمي لمنح شهادة مقابل مواصفة SA8000 تنطوي على إنشاء و تدقيق نظام إداري يعمل على تعزيز ممارسات عمل مقبولة اجتماعيا مما يعود بالفائدة و النفع على سلسلة الإمداد و التوريد بأكملها.
نموذج التقارير الثلاثية	و هو نموذج يساعد مؤسسات على تقييم أدائها وفقا لثلاثة أبعاد : اقتصادية و اجتماعية و بيئية، و تم تطوير هذا النموذج من طرف الباحث John Elkington سنة 1997 . حيث يجب أن يقاس الأداء الكلي للمؤسسة وفق ثلاثة أبعاد هي: التطور الاقتصادي و جودة البيئة و رأس المال الاجتماعي.
المبادرة العالمية للتقارير	المبادرة العالمية لإعداد التقارير هي عبارة عن شبكة كبيرة من آلاف الممثلين الشخصيين للمؤسسات والمنظمات الغير الحكومية و الخبراء و الوكالات الحكومية و غيرها في أكثر من 40 بلدا، مهمتها تطوير و نشر إرشادات توجيهية لإعداد التقارير لمساعدة المنظمات و أصحاب المصلحة في التعبير و فهم مساهمتها في التنمية المستدامة.

المصدر : زايري بلقاسم، و هبة مقدم، " الحاجة إلى تصميم لوحة قيادة من أجل دمج المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الأعمال و قياس أدائها الانجهاات"،

الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة، العادلة و الاجتماعية، 2012، ص: 214

- ب- مقاييس أداء الأطراف ذات المصالح اتجاه المؤسسة : من بين أبرز هذه المقاييس و أكثرها أهمية على الصعيد الكمي مقاييس القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح⁷ Stakeholder Value Added ، يقاس هذا المؤشر علاقة الأطراف ذات المصالح مع المؤسسة و يبرز مساهمتها في تحقيق أهم هدف استراتيجي للمؤسسة و هو خلق القيمة، تستمد هذه الطريقة أساسها من طرق قياس نوعية أو طبيعة العلاقة بين الأطراف ذات المصالح و المؤسسة السالفة الذكر،

يقيس هذا المؤشر القيمة المضافة أو المحققة لكل طرف من الأطراف ذات المصالح للمؤسسة. طور هذا المؤشر من قبل كل من **Figge** و **Schaltegger** سنة 2000 و هو عبارة عن الفرق بين كل من نتيجة الاستغلال بعد الضريبة و مجموع تكاليف علاقة المؤسسة مع الأطراف ذات المصالح التي تمثل منتظرهم من المؤسسة. التالي القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح هي عبارة عن الموازنة بين تكلفة و مردودية هذه الأطراف بالنسبة للمؤسسة. من الصعب تحديد مساهمة كل طرف من الأطراف ذات المصالح على حدا في عملية خلق القيمة. **Figge** و **Schaltegger** و انطلاقا من مبدأ عدم تجزئة القيمة و دور كل طرف من الأطراف ذات المصالح في هذه العملية يعرف الباحثان القيمة المضافة من قبل كل طرف من الأطراف ذات المصالح هي عبارة عن مردودية هذا الطرف مقارنة بالمردودية المتوسطة للأطراف ذات المصالح في السوق (تكلفة الفرصة البديلة) مضروبا في تكلفة علاقة هذا الطرف مع المؤسسة و ذلك وفقا لما يلي :

$$VAPi = ks * \frac{AEt}{ks - \sum_{i=1}^n Rosti/n}$$

حيث :

VAPi : القيمة المضافة من قبل الطرف ذو المصلحة أ؛

Ks : تكلفة علاقة الطرف ذو المصلحة مع المؤسسة ؛

AEt : الأرباح الغير عادية الحالية ؛

Rosti : عائد الطرف ذو المصلحة مقارنة بالسوق وهو عبارة عن **AEt/Ks**؛

N : عدد مؤسسات القطاع.

1-2- الأداء المالي و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : تعددت الدراسات النظرية و التطبيقية التي ربطت بين المسؤولية

الاجتماعية و الأداء المالي، حيث يرى **Jensen** أن المؤسسة التي لا توفر رعاية اجتماعية لأطرافها ذات المصالح لا تستطيع بالضرورة توليد ثروة لمساهميها، ضمن نفس الإطار يشير الباحث إلى ضرورة تحديد تلك الأطراف ذات المصالح التي تساهم بشكل محوري و مباشر في عملية توليد الثروة، تعتبر بذلك هذه الأطراف أطراف أساسية أو ذو أولوية للمؤسسة من حيث الاهتمام برعايتها الاجتماعية. من هنا يتحقق خلق للقيمة عندما تقلص المؤسسات من تكلفة التي تحملتها نتيجة إرضاء الأطراف ذات المصالح الرئيسة بمعنى أدق أن تكون المردودية المنتظرة من هذه الأطراف أكبر من التكلفة الحدية التي تدفعها المؤسسة نظيرا لهذه المردودية. أثارت دراسة **Jensen** و نهج المتبع من قبله لتفسير العلاقة بين إدارة الأطراف ذات المصالح و الأداء المالي أو خلق القيمة للمساهمين العديد من الأسئلة أبرزها : كيف يمكن للاستراتيجيات الهادفة لإرضاء الأطراف ذات المصالح أن تساهم في توليد ثروة للمساهمين؟ و هل فعلا الإدارة الفعالة للأطراف ذات المصالح من شأنها تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟. يرى الباحثون ضمن هذا الإطار أن تأثير إدارة الأطراف ذات المصالح على خلق القيمة أو على الأداء المالي يكمن في نقطتين أساسيتين الأولى حصول المسيرين التنفيذيين على مكافآت إضافية نتيجة لفاعلية إدارتهم لعلاقات المؤسسة مع أطرافها ذات المصالح و الثانية أن المؤسسات التي توفر رعاية اجتماعية لأطرافها ذات المصالح تكون سمعة جيدة و هو ما يرفع من قيمتها في حين أن المؤسسات التي تجمعها علاقات سيئة مع أطرافها ذات المصالح تكون صورة سلبية عنها مما يؤثر بذلك سلبا على قيمتها السوقية. و بالعودة ل **Freeman** سنة 1984 إن المؤسسات التي تكون علاقات قوية و دائمة مع

أطرافها ذات المصالح الأساسيين تحقق أداء مالي و عوائد مرتفعة على المدى الطويل، حيث ينظر لهذه المؤسسات على أنها مسؤولة اجتماعيا عن مجموع أطرافها ذات المصالح : المساهمين، الزبائن، العاملين، و هو ما يجعلها تستفيد من مساهمتهم في تحقيق أنشطة المؤسسة بطريقة فعالة⁸. ضمن هذا السياق أكدت العديد من الدراسات التطبيقية التأثير الإيجابي لعلاقات الجيدة للمؤسسة مع أطرافها ذات المصالح على القيمة المحققة من قبلها و ذلك من خلال معالجة هذا الموضوع من زوايا عدت، فوفقا ل **Turban** و **Greening** سنة 1997 ثم سنة 2000 إن المؤسسات التي تكون مسؤولة اجتماعيا قادرة على اجتذاب عدد أكبر من المستثمرين و الموظفين المحتملين على حد سواء مستقبلا. ضمن نفس الإطار يبرز كل من **Waldman، Washburn ،De Luque** و **House**¹⁰ سنة 2008 بأن المديرين التنفيذيين للمؤسسة اللذين يهتمون بمصالح كافة الأطراف ذات المصالح و خاصة الموظفين يتميزون برؤى بعيدة الأفق بعكس أولئك الذين يركزون على مصالح المساهمين فحسب. بينما يرى **Godfrey**¹¹ سنة 2005 بأن المسؤولية الاجتماعية و الخيرية للمؤسسة يمكن أن تولد ما يعرف بـ " رأس المال الأخلاقي " للمؤسسة و هو ناتج عن العلاقات القوية و الإيجابية بين المؤسسة و مختلف أطرافها ذات المصالح. يوفر رأس المال الأخلاقي أو المعنوي للمؤسسة تأمينا لسمعتها في حالة مواجهتها لفترات سيئة، حيث أن المؤسسة المسؤولة اجتماعيا و أخلاقيا في الماضي لن تواجه عقوبات شديدة من السوق عند مواجهتها لمشاكل. في هذا الخضم توصل لكل من **Fenn ،Cohen** و **Naiman**¹² سنة 1995 ، **Gilley, Davidson** ، **Worrell** و **El Jelly**¹³ سنة 2000 ، **Hart** ، **Ahuja**¹⁴ سنة 1996 ، **Karpoff, Lott** ، **Rankine**¹⁵ و **Worrell** سنة 1998 ، **Klassen** و **Whybark**¹⁶ سنة 1999 و **Konar** سنة 2001 ، إلى أن المؤسسات التي تتميز بعلاقات ضعيفة أو سيئة مع أطرافها ذات المصالح من المتوقع أن تواجه عقوبات من السوق، فعلى سبيل المثال تعاني المؤسسات التي تمارس نشاطات غير صديقة للبيئة من انخفاض في ثروة المساهمين، في حين أن المؤسسات التي تعتمد للاستثمار في استثمارات صديقة للبيئة مثل الاستثمارات في تكنولوجيا مكافحة التلوث تحسن الدخل و ثروة المساهمين، من ناحية أخرى أثبت كل من **Karpoff, Lee** و **Vendrzyk**¹⁸ سنة 1999 ، **Lott** و **Karpoff**¹⁹ سنة 1993 ، **Davidson** و **Worrell**²⁰ أن المؤسسات التي يتم إتهام أو إدانة موظفيها بارتكاب أعمال غير مشروعة تواجه خسارة في ثروتها مستقبلا. تتعرض كذلك المؤسسات الغير مسؤولة اجتماعيا لمقاطعة منتجاتها و هو ما يؤثر سلبا على ثروة المساهمين وفق لكل من **El-Jelly و Davidson, Worrell**²¹ سنة 1995.

ثانيا: المنهجية التطبيقية للدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعية سيتم عرض الأسس التطبيقية و المنهجية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة.

1-2-1-متغيرات الدراسة: ونميز بين المتغير التابع الذي يعبر كميا عن الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية و المتغيرات المستقلة أولا الرئيسية و هي التي تقيس كميا أداء المؤسسة الاجتماعي اتجاه أصحابها ذات المصالح و ثانيا المتغيرات المستقلة الثانوية أو الضابطة.

1-1-2-المتغير التابع: تم التعبير عن الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية بمقياس المحاسبي العائد على الأصول **ROA**، تم اختيار هذا المؤشر تحديدا لعدة أسباب بداية لطبيعة بيانات عينة الدراسة كما أن معظم الدراسات السابقة التي

طبقت الدراسة على مؤسسات الدول النامية استخدمت هذا المؤشر، هذا الأخير يمثل نسبة الدخل المحقق من إجمالي أصول المؤسسة.

2-1-2- المتغيرات المستقلة : و نميز كما سبق إبرازه بين المتغيرات المستقلة الرئيسة و الثانوية:

أ- المتغير المستقل الرئيسي : تم قياس أداء المؤسسة اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بأطرافها ذات المصالح الرئيسية المحددة في هذه الدراسة بـ: المساهمين، الدائنين، الزبائن و العاملين باستخدام مؤشر كمي مستحدث هو القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح **SVAT** و هو عبارة عن الفرق بين كل من نتيجة الاستغلال بعد الضريبة و مجموع تكاليف علاقة المؤسسة مع الأطراف ذات المصالح التي تمثل منتظرهم من المؤسسة. تتمثل هذه التكاليف في : العائد المنتظر من قبل المساهم و الأرباح الغير عادية، التكاليف المالية، مختلف التكاليف التي تحملتها المؤسسة لإرضاء العاملين و كل تكاليف الأداء التي تحملتها المؤسسة لإرضاء الزبائن.

ب- المتغيرات المستقلة الضابطة : و تتمثل في :

✓ **الاستدانة** : العديد من الدراسات السابقة توضح أثر الاستدانة على الأداء المالي للمؤسسة، باعتبار أن معظم المؤسسات الجزائرية تعتمد على هذا المصدر للتمويل ارتبنا إدراجه لتفسير الأداء المالي للمؤسسات العينة. تم التعبير عنها كميًا من خلال نسبة الاستدانة في الهيكل المالي و هي الديون على الأموال الخاصة **DT** .

✓ **الحجم** : أشارت معظم الدراسات السابقة إلى تأثير حجم المؤسسة على توجهها نحو الاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية حيث توصلت هذه الدراسات أن المؤسسات الكبرى تتجه نحو السلوك الاجتماعي المسؤول أكثر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك اخترنا إدراج هذا المتغير ضمن نموذج الدراسة. تم حساب هذا المؤشر من خلال اللوغاريتم العشري لإجمالي الأصول **STA** .

✓ **المخاطرة Risque**: تم التعبير عنها بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، قمنا بإدراج هذا المتغير لكونه يستطيع التأثير بشكل أو بآخر على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و أدائها المالي، فالمؤسسات التي تتميز بمخاطر منخفضة ستتمتع بالضرورة بالقدرة على ممارسة أنشطة اجتماعية بعكس تلك التي تتميز بمخاطر مرتفعة أين تقل قدرتها على القيام بهذه الممارسات. تم احتساب المتغيرات بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسات العينة.

2-2- **عينة الدراسة**: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد بداية على عينة مكونة من 41 مؤسسة صناعية جزائرية و ناشطة بالجزائر و ذلك ضمن فروع النشاط الصناعي التالية : فرع الصناعات الغذائية 16 مؤسسة، فرع الصلب و المعادن الميكانيكية الكهربائية و الإلكترونية 7 مؤسسات، فرع البلاستيك و الكيمياء 10 مؤسسات، فرع صناعة النسيج 2 مؤسسة، صناعة الخشب و مشتقاته 2 مؤسسة، فرع صناعة الورق و الكرتون 3 مؤسسات، صناعة مواد البناء مؤسسة. تركز هذه الدراسة على كامل التراب الوطني و ذلك لكون هذه المؤسسات تتوزع على كافة التراب الوطني، تم تحديد هذه المؤسسات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و موقع المشير لغرفة الصناعة و التجارة و تم الحصول على البيانات المتعلقة بهذه المؤسسات من قبل المركز الوطني للسجل التجاري و ذلك للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2014.

2-3- **أدوات الدراسة**: تم اختيار مجموعة من الأدوات و النماذج الإحصائية التي تتناسب و أهداف و طبيعة عينة الدراسة بما أن هذه الأخيرة هي عبارة عن عينة مكونة من 41 مؤسسة و في نفس الوقت البيانات المجمعة عنها خاصة بأربعة سنوات و هي من سنة 2011 إلى سنة 2014 ، فإن هذه البيانات ذات طبيعة مقطعية **Cross Section** و سلاسل زمنية **Tim**

Seris Data في نفس الوقت و تعرف بحزم السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data**. مجموع مشاهدات قدرت بـ 164 مشاهدة. لقياس الأثر و العلاقة بين المتغيرات المستقلة و التابعة سيتم استخدام نموذج الانحدار المشترك المتعدد العياري **Pooled Data Simultaneous Regression**، باستخدام طريقة المربعات الصغرى **OLS** بالإضافة إلى مصفوفة الارتباط و ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **Eviews** النسخة التاسعة. و لحساب مختلف متغيرات الدراسة و مؤشرات قياس خلق القيمة تم الاعتماد على برنامج **Microsoft Office Excel 2013**. كما تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية للكشف مدى صحة النتائج نموذج الانحدار و هي: اختبار فيشر **F-Fisher**، اختبار **D-W**.

ثالثا: دراسة لطبيعة العلاقة بين القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح و العائد على الأصول: لتحليل طبيعة العلاقة بين كل من العائد على الأصول الذي يمثل الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية و القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح التي تعبر عن أداء و إرضاء مؤسسات العينة لأطرافها ذات المصالح سنقوم بداية بدراسة وصفية للمتغيرات و مصفوفة الارتباط ثم سيتم تحليل نتائج نموذج الانحدار المقترح في الدراسة الحالية.

3-1- الدراسة الوصفية و تحليل نتائج مصفوفة الارتباط للمتغيرات الدراسة:

3-1-1- الدراسة الوصفية: في هذا الجزء سنقوم بتقديم تلخيص للدراسة الوصفية للمتغيرات المستقلة الرئيسة و الفرعية أو الضابطة و المتغير التابع. تتضمن حساب متوسط، الانحراف المعياري بالإضافة لأعلى و أقل قيمة لكل متغير من المتغيرات المستقلة و التابعة، الجدول الموالي يوضح النتائج المستخرجة من برنامج **Eviews 9**

الجدول رقم (3): الدراسة الوصفية للمتغيرات التابعة و المستقلة للدراسة الوحدة بالألف

Risque	DT	STA	SVAT	ROA	المقاييس الإحصائية الوصفية
0.345804	3.186369	21.52213	826008	0.040099	Mean
6.084997	126.3407	26.662313	2932311	0.654592	Maximum
0.000000	0.744482-	3.45896	36811-	-0.674069	Minimum
0.527284	18.13827	4.184915	42744	0.143047	Std.Dev
164	164	164	164	164	Observation

المصدر: مستخرج من برنامج **Eviews 9**

- المتغير التابع: العائد على الأصول: بلغ متوسط مؤشر العائد على الأصول الخاص بمؤسسات العينة قيمة قدرت بـ 0.04 أي 4% تعتبر النسبة عموما منخفضة في المتوسط و هو ما يدل على عدم كفاءة معظم مؤسسات العينة في توليد أرباح انطلاقا من أصولها و يعني ذلك التسيير و الاستغلال الغير كفى لموارد هذه المؤسسات المادية، ضمن نفس الإطار بلغ الانحراف المعياري للمؤشر قيمة 0.14 و هو ما يدل على قرب أغلب النتائج المسجلة من قبل المؤسسات فيما يخص هذا المؤشر من متوسطه المقدر بـ 0.4، من ناحية أخرى تراوحت أعلى قيمة للمؤشر بين 0.65 و - 0.67 قد يفسر هذا التذبذب بعدة عوامل من طبيعة نشاطها و اختلاف حجم أصولها و كذا النتائج المحققة من قبها.

- المتغيرات المستقلة:

- المتغير المستقل الرئيسي: القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح: بلغ متوسط القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح لمؤسسات الدراسة قيمة قدرت بـ 826008 دج و بدورها تعتبر قيمة منخفضة نسبيا، و باعتبار أن هذا المؤشر يقارن بين مجمل التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة بغيت إرضاء أطراف ذات المصالح الرئيسية في

الدراسة الحالية و المردودية المحققة للمؤسسة نتيجة لذلك فإن القيمة المتوسطة المنخفضة لهذا المؤشر تبرز من ناحية انخفاض التكاليف عموما التي تتحملها المؤسسات لتلبية منتظرات أطرافها ذات المصالح الرئيسية و هو ما يؤدي بالضرورة لانخفاض مردودية هذه الأطراف اتجاه المؤسسة، أكبر قيمة أخذها المؤشر كانت 2932311 دج و أدنى قيمة قدرت بـ -36811 دج و بانحراف معياري قدر بـ 42744 دج و يعود هذا الاختلاف في قيمة المؤشر إلى اختلاف حجم مؤسسات العينة، طبيعة نشاطها و اختلاف تكاليف الاجتماعية المتحملة لإرضاء الأطراف ذات المصالح الرئيسية و مردودية هذه الأطراف اتجاه المؤسسات.

- المتغيرات المستقلة الفرعية :

- **حجم المؤسسة** : قدرت القيمة المتوسطة لحجم مؤسسات العينة بـ 21.52 بانحراف معياري قدر بـ 4.18 و أعلى قيمة قدرت بـ 26.6 و أدنى قيمة بـ 3.45 ، نلاحظ أن قيمة المتوسط للمؤشر قريبة من أعلى قيمة و يفسر ذلك بتقارب أحجام المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة.
- **الاستدانة** : عرفت نسبة الاستدانة قيمة متوسطة بلغت 3.18 و بانحراف معياري 18.138 بأعلى قيمة مقدرة بـ 126.34 و أدنى قيمة مقدرة بـ -0.74 عرفت نسبة الاستدانة في متوسط قيمة مرتفعة و هو ما يدل على الاعتماد المتزايد للمؤسسات الجزائرية على الاستدانة و يعود الاختلاف في القيم التي أخذتها نسبة الاستدانة إلى اختلاف نشاط المؤسسات، اختلاف سياستها التمويلية.. إلخ.
- **المخاطرة**: بلغت القيمة المتوسطة للمؤشر المخاطرة 0.34 بانحراف معياري 0.52 بأعلى قيمة 6.08 و أدنى قيمة 0.00، من خلال النتائج التي عرفها المؤشر أن المخاطر المالية متفاوتة بين مؤسسات العينة و يعود ذلك لعدة أسباب أبرزها تفاوت خصائص هذه المؤسسات من حيث النشاط خاصة.

3-1-2- مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة : بالاعتماد على معامل الارتباط لبيرسون تحدد مصفوفة الارتباط وجود علاقة من عدمها بين المتغيرات المستقلة و التابعة و المستقلة بين بعضها البعض من جهة أخرى هذه الأخيرة تبين مدى مصداقية نتائج الانحدار الخطي المجمع للنموذج حيث أن الارتباط القوي بين المتغيرات المستقلة للدراسة دلالة على وجود ما يعرف بالارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. الجدول أدناه بين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة :

الجدول (4) : مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	DT	RISQUE	ROA	STA	SVAT
DT	1	-0.0574126...	-0.15985771...	0.06373260...	-0.0032709...
RISQUE	-0.0574126...	1	-0.2339347...	-0.1158539...	0.07343811...
ROA	0.15985771...	-0.2339347...	1	0.16016075...	0.02555062...
STA	0.06373260...	-0.1158539...	0.16016075...	1	0.05612720...
SVAT	-0.0032709...	0.07343811...	0.02555062...	0.05612720...	1

المصدر : مستخرج 9 Eviews

من الجدول رقم (4) و في ما يتعلق بالارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة فيما بينها فنجد أن متغير الاستدانة يرتبط عكسياً بالمخاطرة بنسبة 0.05 و بنسبة 0.006 بمتغير حجم المؤسسة و يرتبط عكسياً كذلك بمتغير القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح بنسبة 0.003 ، فيما يتعلق بمتغير المخاطرة المالية فيرتبط عكسياً بنسبة 0.11 بمتغير حجم المؤسسة و بنسبة

0.07. بمتغير القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح، أما فيما يتعلق بمتغير حجم المؤسسة فيرتبط بنسبة 0.05. بمتغير القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح، من هنا توضح نتائج معامل الارتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة عدم وجود مشكلة الترابط الخطي و ذلك نظرا لضعف نسبة التي أخذها المعامل و بالتالي النتائج المقدمة من قبل نموذج الانحدار ذات مصداقية. أما فيما يتعلق بارتباط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة فمن الجدول رقم (4) نجد أن معدل العائد على الأصول يرتبط عكسيا بنسبة -0.15 مع مؤشر الاستدانة و عكسيا بنسبة -0.23 مع متغير المخاطرة و هي أعلى نسبة فيما يتعلق بارتباط المتغير بالمؤشرات، بينما يرتبط المؤشر طرديا بنسبة 0.16 و 0.02 بالمتغيرين حجم المؤسسة و القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح على التوالي و تعتبر نسبة هذه الأخيرة الأقل فيما يتعلق بقوة الارتباط مع المتغير التابع مقارنة بالمتغيرات المستقلة الأخرى، النتائج المستخلصة من مصفوفة الارتباط تسمح لنا بتنبؤ بنتائج الانحدار.

3-2- تحليل نتائج نموذج الانحدار الخطي للدراسة : لتحليل اثر أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية اتجاه المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالأطراف ذات المصالح الرئيسية و أدائها المالي، سنقوم بتقدير نموذج الانحدار المجمع لدراسة، الجدول الموالي يوضح مقدرات النموذج بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الجدول (5) : نموذج الانحدار للدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.035024	0.058351	-0.600234	0.5492
SVAT	1.16E-13	2.54E-13	0.457778	0.6477
STA	0.004256	0.002609	1.631415	0.1048
RISQUE	-0.058066	0.020719	-2.802514	0.0057
DT	-0.001102	0.000598	1.844410	1.864057
R-squared	0.093239	Mean dependent var		0.040099
Adjusted R-squared	0.070428	S.D. dependent var		0.143047
S.E. of regression	0.137918	Akaike info criterion		-1.094306
Sum squared resid	3.024384	Schwarz criterion		-0.999798
Log likelihood	94.73313	Hannan-Quinn criter.		-1.055940
F-statistic	4.087372	Durbin-Watson stat		
Prob(F-statistic)	0.003512			

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن النموذج المقترح في الدراسة يعتبر معنوي بصفة عامة و ذلك كون أن إحصائية فيشر F-statistic أخذت قيمة احتمالية مقدرة بـ 0.003 و هي أقل من مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05 كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة و ذلك كون أن إحصائية D-W أخذت قيمة 1.86 و تعتبر قيمة مقبولة، لكن المتغيرات المستقلة المقترحة في النموذج و المتمثلة في : القيمة المضافة للأطراف ذات المصالح، الاستدانة، حجم المؤسسة و المخاطر لا تفسر سوى 9% من تغيرات المتغير التابع العائد على الأصول و هو ما يعني أن بعض المتغيرات

ليس لها ارتباط معنوي مع المتغير التابع وهي القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح و حجم المؤسسة. من هنا و على إثر ذلك يمكننا كتابة نموذج الانحدار الخاص بمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة كما يلي:

$$ROA = -0.035 - 0.05 Risque - 0.001 DT + \varepsilon$$

رابعا: نتائج و توصيات الدراسة

4-1- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج نجزها فيما يلي :

- يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل أساسي بالبعد الأخلاقي للمؤسسات الاقتصادية و تحديدا المؤسسات الصناعية، فوفقا لعدد من الباحثين في مجال علوم التسيير و إستراتيجية المؤسسات مجبرة في ظل تضخم نشاطاتها على تحمل مسؤوليتها خاصة اتجاه الأطراف التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق نشاطاتها و هو ما اصطلح على تسميته الأطراف ذات المصالح أو المصلحة و هي "الأفراد أو المجموعات التي تساهم طوعيا أو غير طوعيا في تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة و ذلك من خلال جلب الموارد الحيوية و تحقيق مختلف أنشطتها مما يدعم بقائها و استمرارها، تكتسب على إثر ذلك هذه الأطراف الحق في الحصول على جزء من عوائد المؤسسة، اهتمامها و كذا السلطة و الشرعية التي تخول لها التأثير على قرارات المؤسسة، مراقبتها و تأثير على أدائها، لكن في نفس الوقت تتحمل هذه الأطراف جزء من مخاطر المؤسسة.

- إن تحمل المؤسسات لمسؤولية اجتماعية اتجاه أطرافها ذات المصالح المتنوعة و المتعددة يعني محاولة المؤسسة كسب رضى هذه الأطراف و ذلك بتلبية أكبر قدر من منتظراتهم منها هذه المنتظرات تختلف باختلاف الأطراف ذات المصالح من ناحية و أهمية هذه الأطراف للمؤسسة من ناحية أخرى و تعني الأهمية هنا هي قوة تأثير هذه الأطراف على المؤسسة لذلك نميز بين الأطراف ذات المصالح الرئيسية و التي تتميز بقوة تأثير كبيرة على المؤسسة و الأطراف ذات المصالح الثانوية التي تتميز بقوة تأثير أقل، من هنا لقياس أداء المؤسسة اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية يتم الاعتماد على مجموعة من المقاييس التي تعتبر معظمها بمثابة البحث و استقصاء عن الحجم المادي التي توجه المؤسسة لنشاطها الاجتماعي و آراء أطرافها ذات المصالح و رضاهم عنها ضمن هذا الإطار يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح من أبرز المقاييس التي تقيس رضى و بتالي أداء هذه الأطراف اتجاه المؤسسة.

- ينتج عن تحمل المؤسسة لمسؤولية اجتماعية ما يعرف بالتكاليف الاجتماعية هذه الأخيرة تضاف إلى التكاليف الاقتصادية التي من المعتاد أن تقوم المؤسسة بتحملها، من هنا يرى عدد من الباحثين أن تحمل المؤسسة لتكاليف إضافية من شأنه أن يأتري سلبا على النتائج المحققة من قبلها، لكن عمليا لاحظ عدد من الباحثين أن اهتمام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية لا يؤدي بالضرورة إلى تدهور أدائها المالي بل بالعكس من شأنه أن يحسن من النتائج المحققة من قبل هذه المؤسسات لكن ذلك تحت شرط أن تكون التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة نتيجة لنشاطها الاجتماعي أقل من المدودية المنتظر تحقيقها من هذا النشاط.

- توضح النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين كل من متغير القيمة المضافة من قبل الأطراف ذات المصالح و العائد على الأصول عند مستوى معنوية مقدر بـ 0.05 ، أي أنه لا توجد علاقة بين أداء المؤسسات الجزائرية اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية الخاصة بأطرافها ذات المصالح الرئيسية و هم في الدراسة الحالية : المساهمين، الدائنين، الزبائن و العاملين و أدائها المالي، تدل هذه النتائج على أن التكاليف التي تتحملها المؤسسات الجزائرية لتحقيق رضى أطرافها ذات المصالح

الرئيسية غير كافية من مما يجعل أداء و مردودية هذه الأطراف اتجاه المؤسسة غير مرضي كذلك ضمن هذا الإطار على يولي المسؤولون عن تسيير المؤسسات الجزائرية الأهمية الكافية لأطرافهم ذات المصالح الرئيسية فهم يعتقدون بذلك أن ليس لهذه الأطراف علاقة في تحسين من نتائج المؤسسة لذلك الاهتمام الزائد بهم يعتبر بمثابة تكاليف إضافية للمؤسسة و هو ما ينفي الفرضية الأولى H01 للدراسة القائلة: " توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أداء المؤسسة الصناعية الجزائرية اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية المتعلقة بالأطراف ذات المصالح و أدائها المالي." و هو ما يتنافى مع كل الدراسات السابقة المقترحة في الدراسة الحالية.

- كذلك تبين النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين حجم المؤسسات الصناعية الجزائرية و أدائها المالي، بمعنى أن اختلاف حجم المؤسسة لا يؤثر في النتائج المحققة من قبلها، قد يفسر ذلك بطبيعة المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة حيث أنها غير متباعدة بشكل كبير فيما يتعلق بالحجم، هذه النتيجة تنفي الفرضية الثانية H02 للدراسة و هي: " توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة الصناعية الجزائرية و أدائها المالي." و هو ما يختلف مع دراسة " إلياس بن ساسي و إيمان بن عزوز سنة 2015" حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين حجم المؤسسة و العائد على الأصول.
- ضمن نفس الإطار سجلت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين نسب الاستدانة للمؤسسات و أدائها المالي، بمعنى أنه خلال هذه الفترة هنالك تأثير لحجم الاستدانة للمؤسسات الجزائرية على نتائج المحققة من قبلها، و هو ما يؤكد H03 الفرضية الثالثة للدراسة و هي: " توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الاستدانة و الأداء المالي للمؤسسة الصناعية الجزائرية."
- تبين النتائج كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية عند مستوى معنوية 0.05 بين مخاطرة المالية و الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، أي أن المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات تؤثر سلبا على نتائجها، و هو ما يؤكد الفرضية الرابعة H04 للدراسة. و هي " توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطرة و الأداء المالي للمؤسسة".

4-2- توصيات الدراسة : انطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات و هي:

- يجب على المسيرين على مستوى المؤسسات الجزائرية الاهتمام بصياغة استراتيجيات مستحدثة تتناسب و التطورات الحاصلة في بيئتها و مواكبة لبيئة الأعمال الإقليمية و العالمية،
- يجب على المؤسسة الجزائرية أن تولي الاهتمام لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه كافة أطرافها ذات المصالح ليس الرئيسيين فحسب و إنما أيضا الثانويين، و كذا توفير مختلف الإمكانيات التي تسمح لها من الاستفادة من هذه الممارسات الاجتماعية بشكل يؤثر إيجابا على أدائها المالي؛
- يجب على المؤسسات الجزائرية أن تعتمد على الاستدانة ضمن تركيبة الهيكل المالي بطريقة مدروسة مسبقا و ذلك من خلال تشخيص وضعيتها و أدائها المالي، و ذلك كون أن الاستدانة تعتبر من أهم الروافع المالية لقيمة المؤسسة انطلاقا من العديد من المناقشات النظرية و الدراسات التطبيقية، لكن إن المبالغة في اعتماد على هذا المصدر قد يعرض المؤسسة لمخاطر العسر المالي و من تم مخاطر الإفلاس.

الهوامش والمراجع:

¹ Wallas. J .2003 ; « Value maximization and stakeholder theory : Compatible or not ?”, **Journal of Applied Corporate Finance**. Volume 15, Issue 3.pp 120-127

² إلياس بن ساسي و بن عزوز إيمان، " أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009-2013"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد رقم 7، 2015.

³ Supriti Mishra and Damodar Suar (2010): Does Corporate Social Responsibility Influence Firm Performance of Indian Companies?, **Journal of Business Ethics**, DOI 10.1007, pp 571-601

⁴ مدحت محمد أبو نصر، " المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات: الموصفات القياسية"، المجموعة العربية لتدريب، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 27.

⁵ Abbott W. et Monsen .J, op cit, p :505

⁶ Ibid, p : 508

⁷ Georges Yahchouchi , (2007) : op cit : 76

⁸ Freeman R. E. (1994), “The politics of Stakeholder Theory: Some Future Directions”, op cit p : 410.

⁹ Turban, D.B. and D.W. Greening, (1997): “Corporate social performance and organizational attractiveness to prospective employees,” **Academy of Management Journal**, 40, pp: 658-672.

¹⁰ De Luque, M.S., R.J. House, D.A. Waldman, and N.T. Washburn, 2008, “Unrequited profit: How stakeholder and Economic Values Relate to Subordinates’ Perceptions of Leadership and Firm Performance,” **Administrative Science Quarterly**, 53, pp: 626-654.

¹¹ Godfrey, P.C., (2005): “The relationship between corporate philanthropy and shareholder wealth: A risk management perspective,” **Academy of Management Review**, 30, pp: 777-798.

¹² Cohen, M. A., Fenn, S. A., and J.S. Naiman, (1995) : “**Environmental and financial performance: are they related?**”, Investor Responsibility Research Center. Washington D.C

¹³ Gilley, K.M., W.N. Davidson, A. El-Jelly, and D.L. Worrell, (2000): “Corporate Environmental Initiatives and Anticipated Firm Performance: The Differential Effects of Process-Driven vs. Product-Driven Greening Initiatives,” **Journal of Management**, 26, 1199- 1216

¹⁴ Hart, S.L. and G. Ahuja, 1996, “Does it pay to be green? An empirical examination of the relationship between emissions reduction and firm performance,” **Business Strategy and the Environment**, 5, pp: 30-37.

¹⁵ Karpoff, J.M., J.R. Lott, and G. Rankine, 1998, “**Environmental violations, legal penalties, and contractor influence**,” University of Washington Working Paper.

¹⁶ Klassen, R.D. and D.C. Whybark, (1999) : “The Impact of Environmental Technologies on Manufacturing Performances,” **Academy of Management Journal**, 42, pp: 599-615.

¹⁷ Konar, S. and M.A. Cohen, 2001, “Does the market value environmental performance?” **Review of Economics and Statistics**, 83, pp : 281-289.

¹⁸ Karpoff, J.M., D.S. Lee, and V.P. Vondracik, 1999, “Defense Procurement: Fraud, Penalties and Contractor Influence,” **Journal of Political Economy**, 107, pp: 809-842.

¹⁹ Karpoff, J.M. and J.R. Lott, 1993, "The Reputational Penalty Firms Bear from Committing Criminal Fraud," **Journal of Law and Economics** 36, pp: 757-802.

²⁰ Davidson, W.N. and D.L. Worrell, 1988, "The impact of announcements of corporate illegalities on shareholder returns," **Academy of Management Journal**, 31, pp: 195-200.

²¹ Davidson, W.N., A. El-Jelly, and D.L. Worrell, 1995, "Influencing managers to change unpopular behaviour through boycotts and divestitures: A stock market test," **Business and Society**, 34, pp: 171-196.